الترقيم الدولي ISSN:2075-3047

مجلة

مجلة
دراسات في التاريخ
والآثار

دراسات في التاريخ والآثار

مجلة علمية محكمة

رئيس التحرير :أ.د. رفاه جاسم حمادي

مدير التحرير : أ.م.د. عادل شابث جابر

اعضاء هيئة التحرير

ا.د. أحمد مالك الفتيان	كلية الآداب / جامعة بغداد
أ.د. حميد أحمد التميمي	كلية الآداب / جامعة البصرة
أ.د. طالب منعم الشمري	كلية التربية / جامعة واسط
أ.د. هديب حياوي	كلية الآداب /جامعة بابل
أ.د. عادل تقي البلداوي	كلية التربية / جامعة المستنصرية
أ.د.علي ياسين الجبوري	كلية الآثار / جامعة الموصل
ا.د. خليل علي مراد	كلية الآداب / جامعة صلاح الدين

مجلة دراسات في التاريخ والاثار –جامعة بغداد – كلية الآداب –بغداد

العدد (٤٢) ايلول لسنة ٢٠١٤

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٧٦٥) لسنة ٢٠٠٢

التصحيح اللغوي م.م. عبد الخالق حسن

الاشراف المالي : انتصار حميد مجيد

شروط النشر في المجلة

١. أن يكون متسماً بالجدة والموضوعية ويدخل ضمن الاختصاصات التي تختص بها المجلة .

٢. إعتماد الاسلوب العلمي في كتابة الموضوع سواء بما يتعلق بالهوامش أو الأمانة العلمية .

٣. سلامة البحث من الاخطاء اللغوية والمطبعية وخاضعاً للتقويم العلمي .

٤. أن تكون طباعة الهوامش في نهاية البحث .

٥. أن يكون حجم البحث معقولاً ولا يتجاوز الخمسين صفحة .

٦. أن لا يكون البحث مستلاً من رسالة أو اطروحة جامعية لغير طلبة الدراسات العليا .

٧. يقدم الباحث نسخة مطبوعة مع قرص مدمج للمادة المقدمة للنشر مع مبلغ خمسين ألف دينار للباحثين داخل العراق ومائة دولار للباحثين من خارج العراق.

٨. يفضل أن يحتفظ الباحث بنسخة أخرى من القرص المدمج .

٩. يفضل أن ينتهي البحث بخلاصة باللغة الانكليزية .

١٠. المجلة غير مسؤولة عن إرجاع البحوث المنسوخة أو الاقراص المدمجة .

فهرس العدد (٤٢)

ت	البحث	الباحث	الصفحة
١	المعالجات التخطيطية والعمارية لأثر البيئة الطبيعية في المدينة العربية الإسلامية في العراق حتى سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م	أ.د نسيبة محمد الهاشمي حيدر فرحان حسين الصبيحاوي	١-١٨
٢	العلاقات السياسية الانكليزية-الاسبانية ١٥٠٩-١٥٤٧	أ.د.فلاح حسن الاسدي ثامر مكي علي مصطفى	١٩-٣٨
٣	المركيز دي لافايت ودوره في الثورة الأمريكية (١٧٧٧ - ١٧٨١)	د. كفاح احمد محمد النجار	٣٩-٨٧
٤	الفخار الفرثي في ضوء المصادر الغير منشورة	أ.م.د.قصي صبحي عباس الجميلي سماح صالح أبو الشون	٨٨-١٠٦
٥	الملكية الزراعية واثرها في اقتصاد مملكة اشتونا	أ.د باسمه جليل - م.م نعيم عودة صفر	١٠٧-١٢٤
٦	دلالات الأعمال الدينية الفنية للملوك في الصيغ التاريخية للعصر البابلي القديم(٢٠٠٤-١٥٩٥ق.م).	أ.م. د. كاظم عبد الله الزيدي م.م. فوزية ذاكر عبد الرحيم العكيلي	١٢٥-١٤٦
٧	نظام الوكلاء وتفعيل قضية الخمس من سنة ١١٤هـ -٣٥٠هـ /٧٣٢م ـــ ٩٦١م...	أ.م. د. نوال ناظم محمود أحمد محمد حيدر	١٤٧-١٩٤
٨	صفات الإله نابو لدى الحضارات الأخرى دراسة تحليلية	أ . م . د منذر علي عبد المالك علي بشير حسن	١٩٥-٢٠٦
٩	العمال في الاحواز في العهد البهلوي (١٩٢٥-١٩٧٩) دراسة تاريخية في واقعهم الاجتماعي	أ.د. طارق نافع الحمداني - علي جاسب عزيز الصرخي	٢٠٧-٢٣٣
١٠	الراية العسكرية في مصر القديمة أبان عصر الدولة الحديثة ١٥٨٠ - ١٠٨٥ق.م	د. فاضل كاظم حنون	٢٣٤-٢٩٤
١١	الزهد والتصوف في المغرب الأقصى عصري المرابطين والموحدين "دراسة تاريخية	أ.م.د.خضر عبد الرضا الخفاجي بان علي محمد كريم البياتي	٢٩٥-٣٤٤

ت	البحث	الباحث	الصفحة
١٢	تشكيلات الجيش الساساني)٢٢٤-٢٢٦/ ٦٥١م)	أ.د. غسان عبد صالح أ.م.د. مقتدر حمدان عبد المجيد اريج احمد حسين	٣٤٥-٣٦٢
١٣	اثر التنقيبات الاثرية في كشف حضارة بلاد الرافدين	أ.م.د.احمد لفته محسن	٣٦٣-٣٨٨
١٤	أثر سياسة قريش الاقتصادية في زعامة العرب قبل الاسلام	أ.م.د.شاكر محمود اسماعيل غسان جبار عبدالله	٣٨٩-٤٢٧
١٥	التأثيرات الدينية المصرية-الليبية حتى عام ٣٣٢ق.م	د. انتصار ناجي عبد الزنكي	٤٢٨-٤٥٨
١٦	من اعلام القرن الثاني الهجري ابو اسحق السبيعي (ت ١٢٧ هـ - ٧٤٤م)	م.م. علي نجم عبد الله الفياض	٤٥٩-٤٧٣
١٧	الاحزاب السياسية الاردنية حتى عام١٩٧٠.	غصون كريم مجذاب الربيعي	٤٧٤-٥٠٠
١٨	النزاع الصومالي – الإثيوبي حول الاوغادين ١٩٦٠ -١٩٧٨.	م. د. فهد أمسلم زغير م.د.قاسم شعيب عباس	٥٠١-٥٣٦
١٩	ديوان النفقات في االعصرين الاموي والعباسي	م.م. أميمة قاسم يحيى	٥٣٧-٥٥٨
٢٠	التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١-٢٠٠٤ .	سوسن عادل ناجي	٥٥٩ -٥٩٧

التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١-٢٠٠٤

سوسن عادل ناجي

مجلة دراسات في التاريخ والآثار

المقدمة

تعتبر تنمية الإنسان من أعلى عناصر التنمية الاقتصادية وأهمها مكانة وقدراً ، ولا يتطور أي مجتمع وينمو ويتقدم بالإمكانيات المادية وحدها إن لم يواكبها تنمية الموارد البشرية وحسن توظيفها لخدمة أهداف المجتمع ، والتعليم من أهم أدوات التنمية للقدرات البشرية ، ومؤسسات التعليم العالي هي المصانع التي تعد القيادات ، وهي المراكز التي تقيم تجاربّ الحاضر وتصيغ خطط المستقبل ، وبذلك تهدف مؤسسات التعليم العالي الى تزويد المجتمع بالخبرات والمهارات العلمية والإدارية والفنية لتحقيق أهداف التنمية ونشر الثقافة وترسيخ القيم المجتمعية ، هذا وقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها في الثاني من كانون الأول عام ١٩٧١ نهضة تعليمية مشهودة ، تميز فيها التعليم العالي بتنوعه من حيث التخصصات التي يقدمها من حيث توزيعه الجغرافي .

ملخص البحث

شهد التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً منذ قيامها ، حيث اهتمت بالتعليم العالي باعتباره مركزاً مهماً في التنمية ، وهدف التعليم العالي كما أقره القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٩٢ بالتأكيد على مبادئ وأحكام الدين الإسلامي والحفاظ على التراث وتأهيله وتطوره ، وإعداد الطاقات البشرية من الفنيين والمتخصصين والباحثين في مختلف حقول المعرفة ، وتقديم الاستشارات والخدمات الفنية للهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة ، وتنقسم مؤسسات التعليم العالي إلى أربع فئات هي : مؤسسات التعليم العالي الحكومية ، مؤسسات التعالي العالي الخاص

، وفروع مؤسسات خارجية للتعليم العالي ، ويبلغ عدد المؤسسات الحكومية ثلاث مؤسسات هي : جامعة الإمارات العربية المتحدة ، وجامعة زايد ، وكليات التقنية العليا ، أما مؤسسات التعليم العالي الخاص فهي ثلاث مجموعات : الأولى تضم الكليات المرخص لها بقرار من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ومؤسسات خاصة تضم الكليات والمعاهد العاملة ، والتي لم يرخص لها من قبل الوزارة ، وكليات ومعاهد تحت التأسيس .

Abstract

Higher education in the UAE evdved since its inception focused on higher education as an important center in the development and the goal of higher education as approved by the federal law N0-4 of 1992 , certainly on the principles and provisions of the Islsmic religion and nappy heritage and rehabilitation , development and preparation of human resources professionals and technicians , specialists and researchers in various fields of knowledge and to provide consulting and technical services for the bodies and government and private institutions . The education institutions are divided into four categories institutions of higher education are the government . And private higher education institutions . And branches of foreign institutions of higher learning , The number of government institutions , three institutions are the University of United Arab Emirates . Zayed University , the HCT either private higher education institutions are the first three groups include Colleges licensed by decision of the ministey of higher education and scientific Research and private institutions include Colleges and in institutes working and Tally did not licensed by the ministry and the Colleges and institutes under construction .

أولاً . تطور التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة

التعليم العالي هو اصطلاح يطلق على جميع المؤسسات التي تواصل التعليم للراغبين فيه بعد المرحلة الثانوية ، ويندرج تحت هذا التعريف الجامعات وكليات التقنية العليا[١] ، ويقصد به أيضاً كل دراسة منتظمة نظرية أو عملية أو تطبيقية لا تقل مدتها عن سنة بعد الحصول على الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وتهدف إلى منح درجة علمية مهنية[٢] ، ويطلق على المعاهد والمؤسسات التي تواصل تعليم الشباب بعد المرحلة الثانية ، ويشمل كليات المجتمع الفنية والمهنية والتقنية والإنسانية ، وقد تكون هذه الكليات مستقلة بذاتها ، أو أقساماً تابعة لجامعة واحدة[٣] .

من المعروف إن مجتمع الإمارات قبل استكشاف النفط ، كان مجتمعاً تقليدياً في نظامه الاقتصادي والاجتماعي وفقيراً بمعايير الثروة المادية والبشرية ، وكان الغوص لصيد اللؤلؤ المهنة الأساسية والمصدر الأساسي للعيش والثروة ، أما البناء الاجتماعي فكان قبلياً ، وكان التعليم في الستينات ضعيفاً ومحدوداً للغاية في كمه ونوعه ومراحله الدراسية ، معتمداً في تمويله وإدارته ومدرسيه وكتبه وأدواته على البلدان العربية المجاورة وغير المجاورة[٤] .

إن اكتشاف النفط وقيام الدولة الاتحادية عام ١٩٧١ أدى إلى تغير المجتمع تغيراً واضحاً على كل جوانب المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً ، وكان التطور السريع للتعليم يهدف إلى الوصول إلى اكبر عدد من السكان في مدّةٍ زمنية قصيرة ، واكتملت مراحله الدراسية الثلاث في عام ١٩٦٢[٥] ، وتم إنشاء الجامعة لأول مرة في عام ١٩٧٧ ، ولما كانت الجامعة تتأثر بالمناخ الاجتماعي المحيط بها ، فإنها قادرة على التأثير فيه وإعادة تشكيله ، وهكذا فإن الجامعة في مجتمع الإمارات العربية المتحدة يقتضي دورها أن تتحمل مسؤولية كبيرة بالنسبة للعناصر البشرية التي تعدها لتحمل أعباء تنمية المجتمع[٦] .

منذ اليوم الأول لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمت الدولة بالتعليم الجامعي بابتعاث الطلاب إلى الخارج سواء أكان ذلك في الجامعات العربية أو

الأجنبية ، وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب كان يحقق جزءاً كبيراً من أهداف التعليم العالي ، إلا أن الدولة كانت تتطلع إلى التعليم العالي باعتباره مركزاً مهماً في التنمية[٧] .

وقد بذل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان[٨] ، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً كبيرة للنهوض بالتعليم ، وانفق أموالاً كثيرة في سبيل تطويره ، مكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من تحقيق تقدم علمي وتقني كبير ، ومن توسيع حجم التعليم بفروعه المختلفة ، وقد وصل عدد الطلاب حوالي المليونين بعد أن كان عددهم لا يتعدى ثلاثة وثلاثين ألفا عند قيام الاتحاد في عام ١٩٧١[٩] .

آمن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بأهمية العلم والتعليم بالنهوض والتقدم لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ومن أقواله حول التعليم والمسيرة التعليمية : " إن رصيد أي امة متقدمة هو أبناؤها المتعلمون وان تقّدم الشعوب والأمم إنما يقاس بمستوى التعليم وانتشاره" ، " إن نشر التعليم واجب قومي والدولة وفرت كل الإمكانات من اجل بناء جيل الغد وتعويض ما فاتنا وهذا الأمر يضع العلم في اعزّ مكانة وارفع قدر " ، " كانت الجامعات وستظل دائما المشاعل التي ستنير طريق المدنية وتمهد السبيل للرقي والتقدم "[١٠] .

وقد آمن الشيخ زايد بأن على الدولة أن تستمر في التعليم وفي تدريب مواطنيها وتلك أعظم طريقة لاستثمار ثروة الأمة ، وقال : " إن تعليم الناس وتثقيفهم في حد ذاته ثروة كبيرة تعتز بها فالعلم ثروة ونحن نبني المستقبل على أساس علمي " ، وقد أكد على أهمية العلم والتعليم في بناء الحضارة في قوله : " إن العلم والثقافة أساس تقدم الأمة وأساس الحضارة وحجر الأساس في بناء الأمم ، انه لولا التقدم العلمي لما كانت هناك حضارات ولا صناعة متقدمة أو زراعة تفي بحاجة المواطنين " ، " إن بناء الإنسان ضرورة وطنية وقومية تسبق بناء المصانع والمنشأت لأنه بدون الإنسان الصالح لا يمكن تحقيق الازدهار والخير لهذا الشعب "[١١] .

كما ما ورد في إحدى التقارير البريطانية والتي أشارت إلى الصفات التي ميزت الشيخ زايد ، انه كان شخصية غلب عليها التواضع والزهد[١٢] .

ثانياً . أهداف التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تختلف أهداف التعليم العالي تبعا لاختلاف المؤسسات التي يضمها ، فأهداف الجامعات تختلف عن أهداف كليات المجتمع والمعاهد الفنية ، وأهداف التعليم العالي ، كما اقرها القانون لاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٩٢ ، فإنها تتلخص من المادة (٣) ، وفيما يلي نصها :

١- التأكيد على مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف ، وتزويد الدارس بالثقافة العربية الإسلامية ، والحفاظ على التراث وتأهيله وتطويره ، وتنمية اعتزاز الدارسين بتراث المجتمع وعاداته وتقاليده .

٢- تنمية شعور المواطنين بالانتماء للوطن ، والعمل على خدمة المجتمع وتطويره ، وتنمية المعرفة والعناية بالثقافة والدراسات العليا في فروع الآداب والعلوم والفنون ، وإعداد المتخصصين والفنيين في هذه الفروع وغيرها من نواحي المعرفة ، وتكوين الشخصية العلمية الإنسانية ، مع الارتكاز في ذلك على القيم الإسلامية والأصالة العربية والتطوير العلمي .

٣- إعداد الطاقات البشرية المدرسية من الفنيين والمتخصصين والباحثين والخبراء في حقول المعرفة بأنواعها المختلفة ، لتلبية متطلبات التنمية الشاملة في الدولة[١٣] .

٤- العناية بدراسة الحضارة العربية الإسلامية ، مع التركيز على الدراسات المتصلة بالخليج وشبه الجزيرة العربية ، وإجراء البحوث النظرية والدراسات العلمية والتطبيقية التي تهتم بالتقدم العلمي ، مع التركيز بصفة خاصة على البحوث والدراسات التي تتطلبها خطط التنمية الشاملة في الدولة .

٥- تقديم الاستشارات والخدمات الفنية في العلوم والتقنيات للهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة ، والنهوض بحركة التأليف والترجمة والإنتاج العلمي ، بما

يحقق لمؤسسات التعليم العالي في الدولة دورا قياديا في تنمية الحضارة العربية والإسلامية والحضارة الإنسانية بوجه عام .

٦- عقد الندوات والمؤتمرات ، وتنظيم برامج التدريب والتعليم المستمر ، بما يؤدي إلى تنمية الموارد البشرية بالدولة ، والعمل على توثيق الروابط الثقافية ، العملية والتعلمية مع الجامعات ومعاهد التعليم العالي ، والهيئات والمؤسسات العلمية العربية والإسلامية والدولية[١٤] .

عكس قول الشيخ زايد بن سلطان الهدف من التعليم العالي : " كانت الجامعات وستظل دائما المشاعل التي ستنير طريق المدينة وتمهد السبيل للرقي والتقديم " ، و " أنني اذكر الشباب بان العلم وحده لا يكفي ، فلا بد من التجربة والعمل ، وعلى خريجي الجامعات أن يتدرجوا في السلم الوظيفي وفي المناصب ، ليكسبوا الخبرة كما اكتسبوا العلم ، إذ أنَّ اكتساب الخبرة يتم من بعضهم البعض ، وحسن الدين سبقوهم في العمل حتى يصبحوا مؤهلين للعمل بكفاية "[١٥] .

ويهدف التعليم العالي إلى تطوير مؤسساتهُ التي تسهم في إعداد الشباب وتأهيلهم لمواكبة التطورات المتسارعة ، بما يمكن جيل المستقبل من الالتحاق بعملية البناء مزوداً بأحدث المعارف اللازمة للمشاركة في إدارة عجلة التنمية ، وان للتعليم الجامعي دوراً ورسالة وطنية ، وهذه الرسالة لا تتحقق إلا بالتحام التعليم الجامعي وتفاعله مع مشاكل المجتمع ، وان الجامعة ليست مجرد مجال للدراسة الأكاديمية أو قاعات للمحاضرات أو مختبرات لإجراء البحوث العلمية ، بقدر ما هي مركز إشعاع فكري وحضاري وثقافي[١٦] .

ثالثاً . السياسة التربوية لدولة الإمارات العربية المتحدة :

إن دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة اتحادية[١٧] ، الدستور وزع السلطات كأي دولة فيدرالية بين الحكومة الفيدرالية المركزية والإمارات ، وان التعليم من اختصاص الحكومة الاتحادية ، حيث توجد ثلاث مواد في صلب الدستور ففي بدايته ذكر أن التعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية ، التي كفلها المجتمع لمن يقيم على

هذه الأرض وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية ، وجعل للقطاع الخاص دورا في هذه المهنة ، ولم يقصر الدستور حق الإنسان في التعليم على الجهة الحكومية بل أشرك القطاع الخاص منذ البداية عام ١٩٧١ في هذه المهنة[١٨] .

وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة محكمة أدرجت في مواد الدستور ، وفي القرارات الاتحادية المتعاقبة ، وفي هذا المجال نصت المادة (١٧) من الدستور على أن " التعليم عامل أساسي لتقديم المجتمع وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية ، ومجاني في كل مراحله ، ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة ، والقضاء على الأمية "[١٩] .

إن النصوص الدستورية ، والتشريعات الأساسية غنية بالعديد من الموجهات الخاصة بالسياسية التعليمية ، حيث يمثل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة مصدرا للقوانين والتشريعات المنظمة لشؤون الدولة في كافة جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كما يمثل الرابطة التي يلتقي حولها أفراد المجتمع ، وترسيخ الروابط فيما بينهم ، مؤكداً على روح المساواة بين جميع أبناء الدولة[٢٠] ، ونصت المادة (١٧) من الدستور على أن " التعليم العام الأساسي إلزامي ومجاني " ، ونصت المادة (١٨) على أنهُ " يجوز للأفراد والهيئات غير الحكومية إنشاء مدارس خاصة " ، بينما المادة (١٢٠) تقول إنَّ : الحكومة الاتحادية تنفرد بالتشريع بوضع القوانين واللوائح في اختصاصات محدودة وعدد (١٩) اختصاصا ، والاختصاص رقم احد عشر ذكر التعليم ، والتعليم من اختصاص الحكومة الاتحادية[٢١] .

نستنتج من المواد الدستورية أنه يحق للأفراد والهيئات غير الحكومية إنشاء المدارس ، أي اقتصرت على المدارس ، شرط خضوعها للرقابة العامة ، بينما باقي جوانب التعليم وضمنها التعليم العالي من اختصاص الحكومة الاتحادية .

كما إنَّ قيام الاتحاد ساعد على بناء مؤسسات الدولة ومن بينها وزارة التربية والتعليم ، وقد حدد القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٢ مسؤولية وزارة التربية والتعليم لنشر التعليم وتوفيره لجميع المواطنين والمقيمين ، وقامت بعدة خطوات نتج عنها :

اختصاص وزارة التربية والتعليم بالشؤون التعليمية بعد أن كانت الإدارة التربوية في الإمارات الشمالية تدار من قبل الكويت ، ثم بعد الاتحاد أصبحت الإدارة التربوية من اختصاص وزارة التربية والتعليم الاتحادية عام ١٩٧٢ ، كما تم دمج وزارتي التربية والتعليم في دبي وأبو ظبي ، ونتج عنه استقرار الأوضاع التعليمية ، وتم توحيد السلم التعليمي في جميع أنحاء الدولة وأصبح يشمل : التعليم العام ، التعليم الديني ، التعليم الخاص ، التعليم الثانوي والمهني ، تعليم الكبار ، التعليم العالي والجامعي ، كما خصصت ميزانية خاصة لوزارة التربية والتعليم لتتمكن من القيام بمهامها وواجباتها نحو الطلبة[٢٢] ، عكس خطاب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي العاشر للمجلس الوطني الاتحادي في ٢٤ ديسمبر عام ١٩٩٥ ، السياسة التربوية التي آمن بها الشيخ زايد وتتضمن : " واعتمدنا في سياسة الدولة التعليمية على ركائز أساسية مستمدة من العقيدة الإسلامية وما توارثه مجتمع الإمارات من قيم عربية أصيلة بهدف إعداد المواطنين لمواجهة تحديات وطموحات المستقبل وللوفاء باحتياجات المجتمع ، واليوم بحمد الله تعالى أصبحت المؤسسات التعليمية ، بما فيها الكليات المتخصصة وكليات التقنية العليا وجامعة الإمارات قادرة على تزويد الدولة بالكوادر الوطنية التي نعتبرها عماد المستقبل وأمله في تحقيق طموحات الوطن وازدهاره "[٢٣] .

ومن أقوال الشيخ زايد حول المسيرة التعليمية والتربوية " إن المسيرة التعليمية والتربوية تقوم على أساس ربط الدين بالدنيا في تربية النشئ وإعداد وتأهيل الشباب " ، " إن رصيد أي امة متقدمة هو أبناؤها المتعلمون وان تقدم الشعوب والأمم إنما يقاس بمستوى التعليم وانتشاره " ، " إن نشر التعليم هو واجب قومي والدولة وفرت كل الإمكانيات من اجل بناء جيل الغد تعويض ما فاتنا وهذا الأمر يضع العلم في اعز مكانه وارفع قدر "[٢٤] ، وقد كان دور الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في دعم التعليم كبيراً ، فقد كرس جزءاً كبيراً من الجهود في إعمار بني الإنسان للرقي بالوطن ، لان رفعة الوطن تأتي من رفعه أبنائه ، ورفعة أبنائه تأتي بالعلم والمعرفة ، وقد كانت

أوامره واضحة في بناء المدارس ، إلى جانب الاهتمام بالجامعات ، ولم يكن دعمه مادياً فقط ، وإنما امتد ليشمل الدعم المعنوي لأبناء وطنه وان سياسته التعليمية عكستها أيضاً مقولته الشهيرة : " لا فائدة من المال إذا لم يسخر لخدمة الشعب "[٢٥].

إن السياسة التربوية في دولة الإمارات العربية المتحدة تدعو إلى استيفاء دراسة الفلسفة الاجتماعية ودراسة واقع المجتمع وواقع نظامه التربوي والتطلعات إلى تطويرها في المستقبل ، وان تتميز بالشمول والتكامل والملائمة والقابلية لان يعبر عنها في استراتيجيها ، وخطط متسلسلة في أهدافها وفي محتوياتها وتفصيلاتها ، وان تكون ذات صلة بالأهداف القومية وبالجهود لتطوير التربية العربية بالتجديد الشامل ، لها في نطاق التنمية الشاملة[٢٦] .

رابعاً . تطور مؤسسات التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة

يقصد بمؤسسات التعليم العالي كل هيئة أو جامعة أو معهد أو أكاديمية أو منشاة أخرى معنية بالتعليم العالي[٢٧] ، ولم تكن هنالك مؤسسات جامعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وكان أبناؤها يعتمدون على جامعات دول الخليج والدول العربية والأوربية وجامعات الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي عام ١٩٧٧ ، وبتوجيهات من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، انطلقت عملية إنشاء مؤسسات التعليم العالي ، وتتقسم مؤسسات التعليم العالي إلى أربع فئات ، هي مؤسسات التعليم العالي الحكومية ، ومؤسسة التعليم العالي الخاص ، وفروع مؤسسات خارجية للتعليم العالي ، ومراكز الخدمة الجامعية لتسجيل الطلاب في الخارج ، ويبلغ عدد المؤسسات الحكومية ثلاث مؤسسات ، هي : جامعة الإمارات العربية المتحدة ، وجامعة زايد وكليات التقنية العليا[٢٨] .

أما مؤسسات التعليم العالي الخاصة فهي ثلاث مجموعات : الأولى : تضم الكليات المرخص لها بقرار من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وعددها ست مؤسسات وهي : كلية الدراسات العربية والإنسانية ، كلية دبي الطبية للبنات ، كلية عجمان الجامعية للعلوم والتكنولوجيا ، كلية العين المتوسطة ، كلية اتصالات للهندسة

، كلية شرطة دبي ، ثلاث منها مقرها في إمارة دبي ، وواحدة في كل من عجمان ، العين ، الشارقة ، وقد تم الاعتراف بها جميعاً عام ١٩٩٤ ، وبالدرجات العلمية التي تمنحها ، كما أن بعضها قدم مشروعات جديدة وهي قيد الدراسة من قبل اللجنة التنفيذية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي[٢٩] .

وقد صدر مرسوم أميري ، بإنشاء بعض مؤسسات القطاع الخاص ، حيث أنشئت كلية عجمان للعلوم والتكنولوجيا ، ولكن الحكومة المحلية لا تقدم لها أي دعم مالي ، وكلية اتصالات للهندسة ، وكلية شرطة دبي والتي تمولها الحكومة المحلية بشكل كامل ولا تتقاضى رسوماً مالية ، وجميع هذه الكليات تقوم بكافة مراحل العملية التعليمية من تنفيذ وتخطيط باستثناء كلية اتصالات للهندسة ، التي تتعاون مع جامعة برادفورد[٣٠] .

أما المجموعة الثانية من مؤسسات التعليم العالي الخاصة فتضم الكليات والمعاهد الخاصة العاملة في الإمارات، والتي لم يرخص لها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعددها ثمان مؤسسات وهي : كلية دبي للصيدلة ، وكلية الشارقة ، وكلية دبي للطيران ، أكاديمية الخنساء للعلوم والإدارة ، معهد البيان ، معهد العلوم للخدمات التعليمية والتدريب ، مركز الخوارزمي ، معهد الأفق ، ومع ذلك فهي تعمل ، وبعضها تقدم بطلب الحصول على الترخيص ، وبعضها الآخر لم يقدم ، ثلاث منها مقرها أبو ظبي واثنتان في كلٍّ من دبي ، الشارقة ، وواحدة في كل من عجمان ، العين ، وجميعها مؤسسات قطاع خاص ، باستثناء كلية دبي للطيران ، حيث صدر مرسوم أميري بإنشائها ، ومع ذلك فهي تتقاضى رسوما مالية نظير الدراسة فيها ، وجميع هذه الكليات والمعاهد الخاصة ، تعتبر فروعا أو وكلاء لمؤسسات تعليمية أو مهنية خارجية ، حيث تقوم المؤسسة المحلية بتوفير البيئة الأساسية للعملية التعليمية ، بينما تتولى المؤسسة الخارجية الإشراف على البرامج المهنية والأكاديمية ، كما تشارك بدرجات متفاوتة في عملية تنفيذ العملية التعليمية ، وكذلك تقوم المؤسسة الأجنبية بمنح الدرجة العلمية تحت اسمها[٣١] .

أما المجموعة الثالثة فتضم الكليات والمعاهد تحت التأسيس وعددها ثمان عشرة مؤسسة خمس منها مؤسسات في مراحل التأسيس الآخر وهي : كلية الإمارات الجامعية ، مركز دبي للكمبيوتر ، المركز الدولي للإدارة ، مؤسسة ليذر للخدمات الإدارية ، معهد أور العالمي ، حيث تم توقيع اتفاقيات تعاون فني بينها وبين بعض الجامعات الأجنبية[٣٢] .

أما مفهوم التعليم العالي كما ورد في المادة الثانية من القانون الاتحادي رقم (٤) ، الذي صدر في شأن إنشاء وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ ١٣/كانون الثاني/١٩٩٢ ، " انه كل دراسة نظرية أو علمية أو تطبيقية لا تقل مدتها عن سنة بعد الحصول على الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وتهدف إلى منح درجة علمية أو مهنية "[٣٣] ، فالتعليم العالي في ضوء هذا التعريف يشمل مؤسسات التعليم العالي التالية في دولة الإمارات :

- جامعة الإمارات
- كليات التقنية العليا
- كلية دبي الطبية للبنات
- كلية عجمان الجامعة
- كلية الدراسات العربية والإسلامية
- الكليات العسكرية بالدولة (كليات الشرطة)
- التأهيل التربوي
- معهد التمريض
- كليات ومعاهد أخرى ، ولا يرى مفهوم التعليم العالي على البرامج الدراسية التي تتضمنها الهيئات والمؤسسات في الدولة للعاملين بها ، أو على البرامج الدراسية التي تتضمنها الجمعيات والمنظمات المهنية لأعضائها والعاملين في الهيئات والمؤسسات المرتبطة بها ، والتي لا تطرح للجمهور العام[٣٤] .

خامساً . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة :

إن تطور التعليم العالي الذي شهدته الدولة ، والذي توج بافتتاح جامعة الإمارات العربية المتحدة ، عام ١٩٧٧ في مدينة العين ، ثم تأسيس الانتساب الموجه عام ١٩٨٢[٣٥] ، في جميع إمارات الدولة ، وكليات التقنية العليا[٣٦] ، عام ١٩٨٨[٣٧] .

كما تم افتتاح العديد من الجامعات سواء كانت خاصة أو حكومية مثل : جامعة البيان في أبو ظبي ، وجامعة الشارقة في الشارقة ، وجامعة عجمان في عجمان ، والجامعة الأمريكية في الشارقة ، وكلية دبي الإسلامية والعلوم الطبية في دبي ، فضلاً عن العديد من الكليات المتخصصة التابعة لمؤسسات حكومية وخاصة مثل : كلية الأفق التابعة لمطار الشارقة الدولي ، وكلية اتصالات للهندسة التابعة لمؤسسة الإمارات للاتصالات ، وكلية الطيران في دبي وغيرها[٣٨] ، مما استوجب استحداث وزارة متخصصة لتنظيم مؤسسات التعليم العالي والإشراف عليها وهي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي أنشئت عام١٩٩١[٣٩] .

مخطط (١)

الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة[٤٠]

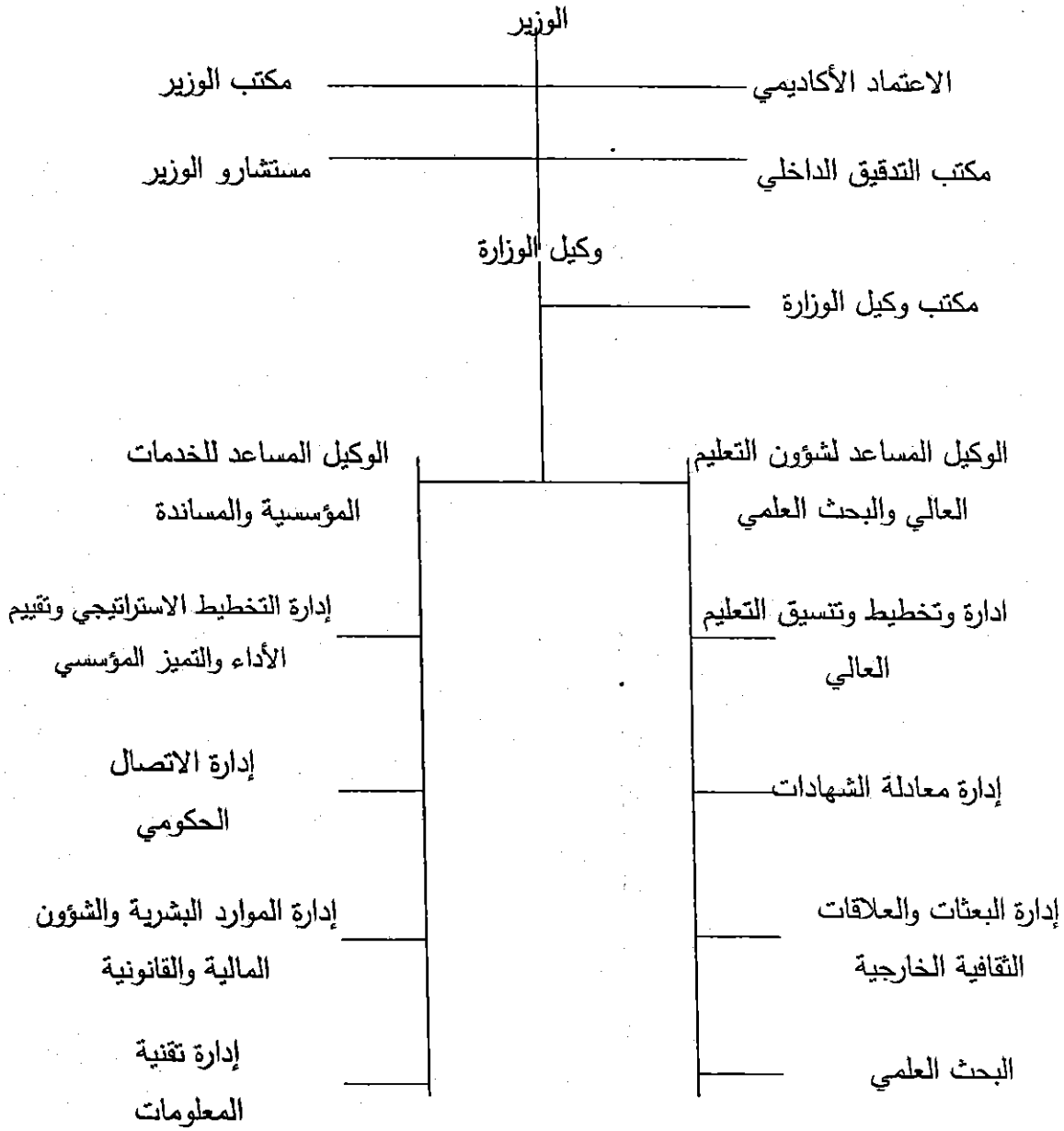

سادساً . اختصاصات وصلاحيات الوزارة :

اضطلعت الوزارة بدور مهم وحيوي في وضع الاستراتيجيات البعيدة المدى للتعليم العالي والبحث العلمي في الدولة ، وتشرف على مؤسسات التعليم لضمان جودة مخرجات التعليم والحفاظ على السمعة العلمية للدولة[٤١] ، كما تشرف على البرامج التعليمية في هذه المؤسسات وسياسات القبول فيها ، وتقوم بمعادلة الشهادات الجامعية والعليا وإيفاد الطلبة والطالبات الراغبين في الدراسة بالجامعات العربية الأجنبية في التخصصات التي لا تتوفر في جامعات الدولة وخاصة الدراسات العليا ، للحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه[٤٢] .

لقد بلغ العدد الإجمالي لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي (١٦) مؤسسة لغاية عام ٢٠٠٣[٤٣] ، وقد ازداد عدد المؤسسات المعترف بها من قبل الوزارة إلى (٢٧) مؤسسة عام ٢٠٠٤[٤٤] .

واختصت الوزارة بالتخطيط العام للتعليم العالي والبحث العلمي في الدولة بما في ذلك تحديد أنواعه ، وحجمه ، ومجالاته ومستوياته ، وتوزيعاته الجغرافية ، ومرافقة ، أساليب تطويره في ضوء احتياجات التنمية الشاملة وإعداد مشروعات القوانين اللازمة لتحقيق ذلك[٤٥] .

وقد اختصت الوزارة بإعداد مشروعات القوانين لإنشاء المؤسسات الحكومية للتعليم العالي والبحث العلمي ، وذلك في إطار الخطة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي ، وتحقيق التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في حقول التخصص ، والدرجات العلمية التي تمنح في كل منها ، وذلك في إطار الخطة العامة للتعليم العالي[٤٦] .

كما اختصت الوزارة بالتنسيق في سياسات قبول الطلبة ومعايير توزيعهم على حقول التخصص المختلفة في مؤسسات التعليم العالي في الدولة بما يتناسب وحاجة المجتمع ، والتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية والخاصة ، بما يحقق مستوى فعالا من المشاركة في أنشطة التعليم والتدريب والبحث العالي وبما يكفل تحقيق

أهداف التنمية الشاملة ، والاشتراك مع الوزارات والهيئات المعنية في وضع نظام الترخيص بمزاولة المهن التي تتطلب مؤهلاً عالياً ، والاعتراف بهيئات ومؤسسات التعليم العالي والأجنبية ، ومعادلة الشهادات التي تمنحها[٤٧] .

أما دور الوزارة في الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة حدد بعد إنشاء الوزارة ، من أجل وضع الضوابط التي تحكم إنشاء مؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاص ، بعد أن كان الخلل الموجود في مؤسسات التعليم العالي الخاصة ، عدم وجود معايير وقواعد واضحة تحدد أسس نشأة هذه الجامعات والكليات الخاصة ، فضلاً عن عدم وجود أي جهة في الدولة تتولى سلطة الإشراف على تلك الجامعات والكليات من حيث تخصصاتها العلمية ، ومناهجها الدراسية ، وأعضاء هيئة التدريس فيها[٤٨] .

إن إجراءات الترخيص تسري على المؤسسات التي لم يصدر بإنشائها قوانين اتحادية وفقاً لما يأتي :

١- المؤسسات التي يكون مقرها دولة الإمارات ، وتقدم بعد سريان إحكام القانون ، برامجاً دراسية منتظمة نظرية أو علمية تهدف إلى منح درجة علمية أو مهنية ، ولا تقل مدة الدراسة فيها عن سنة بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها[٤٩].

٢- المؤسسات التي يكون مقرها الرئيس خارج دولة الإمارات ، وتقدم بعد سريان أحكام القانون بمراكز أو فروع أو وكلاء لها داخل الدولة برامجاً دراسية منتظمة نظرية أو عملية تهدف إلى منح درجة علمية أو مهنية ، ولا تقل مدة الدراسة فيها عن سنة بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وتتقدم المؤسسة بطلب الحصول على شهادة الترخيص من الوزارة متضمناً ، اسم المؤسسة وعنوانها (جامعة أو كلية أو معهد أو أكاديمية) وان يكون متفقا مع طبيعة البرامج الدراسية التي تقدمها المؤسسة[٥٠] ، وفقا للمعايير الموضوعة من الوزارة[٥١] .

كما تقوم الوزارة بإجراءات كفيلة بالتأكد من دقة البيانات التي تتقدم بها المؤسسة ، بمساعدة لجنة فنية من الوزارة تقوم بزيارة المؤسسة واستيفاء كافة المعلومات المطلوبة ، شرط للموافقة على منح شهادة الترخيص[٥٢] .

كما يجوز للوزارة سحب شهادة الترخيص أو عدم الموافقة على تجديدها ، إذا كانت هناك أسباب تدعو إلى ذلك نتيجة لمخالفة أحكام القانون ، أو القرارات الصادرة تنفيذاً لأحكامه ، أو تقديم المؤسسة لمعلومات خاطئة ، أو عدم الالتزام بتعليمات الوزارة ، أو الإساءة إلى سلامة الدولة وأمنها ، أو مخالفة المؤسسة للقوانين المعمول بها في الدولة[٥٣] .

كما تقوم الوزارة بتحقيق التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي في حقول التخصص والدرجات العلمية التي تفتح في كل منها ، وتقوم بتنسيق سياسة قبول الطلبة ومعايير توزيعهم على حقول التخصصات المختلفة في مؤسسات التعليم العالي في الدولة بما يتناسب وحاجة المجتمع ، ووضع السياسة العامة للبعثات والمساعدات الدراسية ومتابعة شؤونها داخل الدولة وخارجها بمراعاة حاجة المجتمع والتخصصات التي توفرها مؤسسات التعليم العالي في الدولة ، والتنسيق بين هيئات ومؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي من ناحية وبينها وبين التعليم العام من ناحية أخرى ، والتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية والخاصة بما يكفل تحقيق أهداف التنمية الشاملة[٥٤] .

سابعاً . مميزات التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

إن أول ما يميز التعليم العالي في الدولة هو أن الصيغة الجامعية هي الشائعة والسائدة على مستوى كافة المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة على حد سواء ، وهذا يؤكد إن النظام التعليمي لا يزال قاصرا عن توفير التنوع المطلوب الذي يلبي احتياجات سوق العمل ، ولا تزال كليات ومعاهد التعليم العالي عاجزة عن توفير اليد العاملة الفنية والمتوسطة ولاسيما تلك التي يحتاجها القطاع الخاص ، كما تلاحظ

عليه التخصصات النظرية والأدبية في البرامج التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاصة ، وباستثناءات قليلة فان ذلك اوجد تشابهاً كبيراً في نوعية المخرجات التعليمية من المؤسسات الحكومية والخاصة في الدولة على توفير احتياجات التنمية من الكوادر المواطنة ، كما يؤكد أن السياسة التعليمية لم توجه نحو بناء ، قاعدة إنتاجية قوية قادرة على استمرارية العمل والعطاء ، وان تنمية الموارد البشرية المواطنة ما زالت تتم بمعزل عن متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٥٥] .

كما يلاحظ على التعليم العالي إن هناك نسبة من خريجي الثانوية من المواطنين الذكور لا يدخلون التعليم العالي الحكومي ، ويفضلون الالتحاق في المؤسسات العسكرية والشرطة[٥٦] ، حيث لم يعد التعليم العالي مغريا للعديد منهم من الناحية المالية ، فضلا عن تضاؤل الفرص الوظيفية في القطاع الحكومي أو الانتظار لمدة طويلة قد تزيد على سنتين أو ثلاث حتى يحصل الخريج على عمل ، وعلى العكس من ذلك يلاحظ زيادة عدد الإناث المواطنات على المواطنين بجامعة الإمارات وكليات التقنية العليا[٥٧] .

إن استمرار التقدم في التعليم العالي ، يعتمد على انطلاق تنمية اقتصادية حقيقية تقوم بشكل أساسي على المساهمة الفعالة للعنصر البشري المواطن الذي يمثل أساس التنمية في المجتمع ، ومستقبل التعليم العالي يعتمد بشكل أساسي على مدى قدرته في تنمية الموارد البشرية المواطنة وتلبية احتياجات سوق العمل في المجتمع ، ولا يتحقق ذلك إلا بإعادة صياغة التعليم العالي لكي يكون متوافقا مع احتياجات سوق العمل في المجتمع[٥٨] .

إن التعليم الجامعي هو الرافد الرئيسي لنمو واقع العطاء العلمي في المجتمع ويشكل الأفراد الحاصلين على الشهادات الجامعية ، بشتى اختصاصاتهم القاعدة البشرية العريضة للنشاط العلمي ، وقد كان عدد المواطنين الحاصلين على الشهادات

الجامعية لا يتجاوز ثلاثين مواطنا عام ١٩٧٠ ، وتضاعف إلى (١٧٤٦) مواطناً يحملون شهادات جامعية عام ١٩٨٠ ، إي بزيادة قدرها (١٩٦%)[٥٩] .

إن هذه الزيادة السريعة في عدد حملة الشهادات الجامعية من المواطنين عكست مدى الاهتمام بالتعليم العالي من قبل مسؤولي الدولة ، وإدراكهم لأهمية التعليم العالي في تقدم الدولة إلى جانب الإمكانات المالية الضخمة التي رصدت إلى قطاع التعليم والتعليم العالي .

والاندفاع الكبير نحو التعليم الجامعي لم يكن في السنوات الأولى مخططاً ومنسقا لتلبية احتياجات تنموية محددة ، وخلق بالتالي عدم توازن ملحوظ في توزيع التخصصات الجامعية بين الخريجين ، فقد طغت التخصصات الأدبية وبلغت نسبتها (٧٦%) من إجمالي الخريجين من المواطنين مقابل (٢٤%) للتخصصات العلمية والهندسية والطبية ، وقد جاء تأسيس جامعة الإمارات لكي يضاعف من عدم التوازن في التخصصات ، وبتركيزها على الكليات الأولية والإدارية والتربوية ، لذلك يلاحظ إن نسبة (٩١%) من إجمالي الخريجين من جامعة الإمارات هم ذوو التخصصات الأدبية مقابل (٩%) تخرجوا من كلياتها العلمية[٦٠] .

كما يهتم التعليم العالي بعنصرين أساسين هما : المعرفة العلمية ، وتتضمن دراسة النظريات العلمية والمدارس الفكرية ، وقدرة الطالب على التحليل والنقد ، ونشر الثقافة والوعي لدى المجتمع ، وتنمية المهارات الفكرية والفنية ، بحيث يكون الطالب قادراً على النجاح في عمله الفني وقادراً على خدمة المجتمع[٦١] .

ثامناً . التحديات التي تواجه التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة :

التحديات التي تواجه التعليم العالي نتيجة لتعدد الوظائف والمسؤوليات الملقاة على عاتق التعليم العالي سواء في دولة الإمارات أو الدول العربية والخليجية الأخرى ، ومن أبرزها عدم التناسق أو الترابط بين سياسات التعليم بنوعيه العام والعالي من جهة , وبين سياسات التوظيف في المؤسسات الحكومية من جهة أخرى , إن انعدام

التناسق هذا أدى إلى بروز ظاهرة البطالة بين الخريجين , ويقوم البعض بتفسيرها على أنها مؤشر في إهدار في التعليم الجامعي , وبالتالي ظهر من يطالب بالحد من التعليم الجامعي , بسبب عدم الحاجة إلى خريجيه , وذلك لعدم توفر الوظائف والمهن لاستيعابهم(٦٢) .

إن مثل هذه الظاهرة لا يضح تفسيرها على هذا النحو في غياب التخطيط أو التوصيف للوظائف والمهن المختلفة , وفي غياب المعايير الموضوعية لانتقاء واختيار وتعيين الموظفين القائمين , على أساس الكفاية والاقتدار والتميز , والخاضعة لشروط التنافس الوظيفي الحر , ويتطلب الأمر دراسة الظاهرة من كل جوانبها , والتخطيط لعلاجها معالجة علمية وطنية شاملة(٦٣) .

كما يتوقف مستقبل التعليم العالي على تكامل التعليم العالي الحكومي والخاص في الأهداف , وعلى وجود سياسة علمية واضحة الأهداف , تحدد بمدخلات التعليم العالي ومخرجاته بما يتوافق واحتياجات سوق العمل في الدولة , ويلبي الآمال والطموحات الوطنية , ويتوقف ذلك على تحقيق عدة أمور من أهمها وجود تعليم ذي نوعية متميزة , ووجود تخصصات تتناسب ومتطلبات سوق العمل في القطاعين الحكومي والخاص , فضلاً عن مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي(٦٤) .

ضرورة العمل على زيادة الوظائف للمواطنين في مستويات المهن الوسيطة والمساعدة , باعتبارها الطريق الأساسي للتوسع في التوطين والإحلال للقوى العاملة , وتأكيد دور مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة باهتمامها بالتعليم والتخصصات الفنية والتقنية(٦٥) .

ومن اجل استمرار التقدم في التعليم العالي , برزت ضرورة دعم التعليم الفني بشكل أكثر والانتقال من مرحلة الانتشار الذي حقق نجاحا ملحوظا إلى مرحلة التمكين , والتي تتطلب الاهتمام بتطوير المناهج التعليمية ورفع مستوى التأهيل عند الخريجين(٦٦) .

إن تحقيق التعليم العالي لغرضه المطلوب يعتمد على تحقيق وحدة التوجه لنظام التعليم العالي الحكومي والخاص في إطار يسمح بتكامل الأهداف وليس ازدواجيتها , ويشجع على اختلاف وتعدد المصادر والموارد والتقنيات التعليمية وليس تكرارها , ويضمن تحقيق تقارباً في المستويات الأكاديمية عند مستوى عال من النوعية وليس تفاوتها ، ومن اجل تحقيق الترابط والاتصال بين التعليم العالي والحياة العملية , فإن ذلك يتطلب إعادة النظر لمناهج وطرق التدريس والقائمين على التدريس بشكل مستمر , بالشكل الذي يحقق التقدم العلمي والتنمية , على أن يتم ذلك في ضوء المحافظة على القيم المجتمعية والهوية الوطنية[٦٧] .

إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ إنشائها عام ١٩٩٢ , أصبحت هي المسؤولة عن وضع القوانين التي تنظم قطاع ما بعد التعليم الثانوي (التعليم العالي) , وهي المسؤولة دستورياً عن منح التراخيص والاطلاع على المنهج ، لكن الواقع العلمي يظهر إن التراخيص تصدر محلية , وكل من أراد فتح مؤسسة تعليم عالٍ يلجأ إلى السلطات المحلية , وفي حين أن الدستور نص على مشاركة القطاع الخاص لمرحلة ما قبل الجامعة , ثم نص على إشراف الاتحاد وتشريعه لهذه المسائل[٦٨] ، فقد نصت المادة (١٨) من الدستور " يجوز للأفراد والهيئات غير الحكومية إنشاء مدارس خاصة " , اقتصر على المدارس على أن تخضع للرقابة العامة ، بينما المادة (١٢٠) تقول : " الحكومة الاتحادية تنفرد بالتشريع بوضع القوانين واللوائح في اختصاصات محددة وعدد (١٩) اختصاصاً , والاختصاص رقم (١) ذكر التعليم , والتعليم من اختصاص الحكومة الاتحادية "[٦٩] .

إن تدني عدد المواطنين بالنسبة لإجمالي الطاقة البشرية العلمية هو انعكاس لحداثة التعليم النظامي والجامعي وارتفاع نسبة الأمية عموما بين المواطنين والتي بلغت (٣٣%) حسب إحصائيات عام ١٩٨٥ ، ونتيجة لذلك , فقد اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة على أصحاب المهن العلمية والفنية من الخارج من اجل سد

احتياجاتها المتزايدة للجامعيين والمهندسين والمتخصصين والأطباء والباحثين والفنين[٧٠] .

يتضح من البيانات الأولية التفاوت الكبير بين عدد الأفراد العلميين من المواطنين وعدد الأفراد العلميين من الوافدين ، فالمعدل العام لنسبة المواطنين من فئات الطاقة البشرية العلمية لا يتجاوز (٨%) فالمواطنون لا يشكلون سوى (١٦%) من إجمالي عدد الحاصلين على شهادات جامعية و(١٠%) من إجمالي أصحاب المهن العلمية والفنية و(١٨,٢%) من إجمالي أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمارات و(٥,٨%) من إجمالي عدد المهندسين و(٦,٥%) من إجمالي الحاصلين على شهادات جامعية عليا و(٥,٨%) من إجمالي عدد الأطباء و(٤,٨%) من إجمالي عدد الأفراد والذين يحملون شهادات الدكتوراه .

جدول(١)

نسبة المواطنين من إجمالي الطاقة البشرية العلمية في دولة الإمارات العربية المتحدة[٧١]

الفئة	نسبة المواطنين	نسبة الوافدين	الإجمالي
الحاصلون على شهادات جامعية	%١٦	%٨٤	%١٠٠
أصحاب المهن العلمية والفنية	%١٠	%٩٠	%١٠٠
أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمارات	%٨,٢	%٩١,٨	%١٠٠
المهندسون	%٧,٨	%٩٢,٢	%١٠٠
الحاصلون على شهادات جامعية عليا	%٦,٥	%٩٣,٥	%١٠٠
الأطباء	%٥,٨	%٩٤,٢	%١٠٠
الحاصلون على شهادات الدكتوراه	%٤,٨	%٩٥,٢	%١٠٠
المعدل العام	%٨,٥	%٩١,٥	%١٠٠

نلاحظ من النسب الواردة في الجدول السابق إن نسبة المواطنين في إجمالي الطاقة البشرية تشير الى التفاوت والاختلال الكبير بين نسبة المواطنين والوافدين وهذا يتضح بشكل واضح من المعدل العام ، حيث اظهر أن نسبة المواطنين هي (٨،٥%) بينما نسبة الوافدين هي (٩١،٥%) .

إن توجيه التعليم العالي في الإمارات نحو التخصصات التي يحتاجها المجتمع يصطدم بالرغبات غير الموجهة لطلاب الثانوية ، حيث يخضع اختيارهم للدراسة الجامعية إلى مؤثرات ورغبات متعددة ليس من بينها تلبية احتياجات المجتمع ، مما يؤدي إلى زيادة العدد من الخريجين في بعض المجالات وعدم توفر فرص العمل لهم إلى جانب الحاجة الماسة إلى تخصصات أخرى لا يجد من الخريجين إلا القليل(٧٢) .

إن إعادة النظر بشكل القوانين والتعليمات والأنظمة التي تحكم التعليم العالي وإعطاء الأولوية لتلبية احتياجات سوق العمل ، يتطلب تنسيقاً فعالاً مع الجهات والأجهزة المعنية بشؤون التعليم والتخطيط على مستوى الدولة ، وخاصة فيما يتعلق بتوجيه الطلبة إلى الالتحاق بالكليات المتوسطة والتطبيقية ، وتشجيعهم على اختيار اختصاصات تشكل أولوية الدولة ، بهدف توفير الكوادر القادرة على الوفاء وبمتطلبات المستقبل ومجالات العلوم والتكنولوجيا(٧٣) ، إن التنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الأعمال والإنتاج ، يمكنها أن تؤدي دوراً مهماً في مجال تدريب المواطنين وزيادة مشاركاتهم في العمل في القطاع الخاص ، لترفع حاجز عدم الثقة بين المواطن الباحث عن عمل ومؤسسات القطاع الخاص(٧٤) .

ومن التحديات التي تواجه التعليم العالي نقص المراجع العلمية المطلوبة للبحث العلمي ، وضعف المرصود من الأموال للبحث العلمي ، وعدم توفير فئة مساعدي الباحثين ، الأفراد الذين يساعدون الباحثين في إجراء بحوثهم ، وعدم مشاركة المؤسسات والشركات الكبرى في نفقات البحث العلمي ، وضعف الترابط بين البحوث العلمية وخطط التنمية وعدم اهتمام جهات التنفيذ بما يجري في الجامعات ومراكز البحوث ، من حيث عدم إسهام الجامعة ومراكز بحوثها في خطط ومشاريع التنمية ، وعدم ملائمة المخرجات لاحتياجات التنمية المجتمعية من حيث غلبة الوظائف المكتبية في مخرجات التعليم الجامعي على الفنيين ، وقلة عدد الباحثين مقارنة باحتياجات مشروعات التنمية(٧٥) ، وعدم التناسق والترابط بين سياسات التعليم بنوعيه

العام والعالي من جهة وبين سياسات التوظيف في المؤسسات الحكومية والخاصة من جهة أخرى[٧٦] .

كما يواجه التعليم العالي مشاكلاً عديدة لا تختلف عن السائد في الدول المجاورة وأهمها: التخصصات التقليدية ويغلب عليها الدراسات الإنسانية ، والعبء التدريسي لعضو هيئة التدريس ، واعتماد التعليم العالي على الكفاية الوافدة[٧٧] .

الخاتمة :

لقد شهد التعليم العالي تطوراً كمياً ونوعياً هائلاً من جراء العناية والاهتمام البالغين اللذين توليتها الدولة له ، ولدوره الهام في توفير الكوادر المواطنة وغير المواطنة لسوق العمل وتكوين الشخصية الوطنية المؤهلة والقادرة على الوفاء باحتياجات التنمية ، إن تطور التعليم العالي الذي شهدته دولة الإمارات العربية المتحدة والذي توج بافتتاح جامعة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧٧ ، وكليات التقنية العليا عام ١٩٨٨ ، كما تم افتتاح العديد من الجامعات سواء كانت خاصة أو حكومية ، مما أستوجب استحداث وزارة متخصصة للإشراف وتنظيم مؤسسات التعليم العالي ، فتم إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام ١٩٩١ ، وإن ما يميز التعليم العالي هو أن الصبغة الجامعية هي الشائعة والسائدة على مستوى كافة المؤسسات الحكومية والخاصة ، وهذا يؤكد على أن النظام التعليمي لا يزال قاصراً عن توفير التنوع المطلوب الذي يلبي احتياجات سوق العمل ، ولا تزال كليات ومعاهد التعليم العالي عاجزة عن توفير اليد العاملة الفنية والمتوسطة التي يحتاجها القطاع الخاص ، كما يلاحظ غلبة التخصصات النظرية والأدبية في البرامج التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاص ، كما شهدت أعداد الطلبة زيادة سريعة في عدد حملة الشهادات الجامعية من المواطنين ، والتي عكست مدى الاهتمام بالتعليم العالي من قبل مسؤولي الدولة ، وإدراكهم لأهمية التعليم العالي في التقدم الى جانب الإمكانات المالية الضخمة التي رصدت الى قطاع التعليم والتعليم العالي .

هوامش البحث :

١. وزارة التربيـة والتعليم ، زايد والتعليم ، أبـو ظبـي ، مركـز البحـوث الوثائق ، ٢٠٠٠ ، ص٣٢ .

٢. وزارة التربيـة والتعلـيم ، تـاريخ التعلـيم فـي الإمـارات خـلال الحقبـة الزمنيـة ١٩٠٠-١٩٩٣ ، أبو ظبي ، قسم البحوث ، ١٩٩٣ ، ص١٨٣ .

٣. إبراهيم عصمت مطاوع ، التخطيط للتعليم العالي ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٣ ، ص٥ .

٤. مـوزة غبـاش ، المهـاجرون والتنميـة ، دبـي ، مطبعـة الوفـاء ، ١٩٨٦ ، ص٣٦٤ .

٥. لمزيد من التفاصيل عن التعليم في الإمارات ينظر : عبد الله علي الطابور ، المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة ، الإمارات ، المطبعة الاقتصادية ، ١٩٩٢ ؛ محمد مطر العاصـي ، مسيرة التعليم فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة ، دبـي ، مطـابع البيـان التجاريـة ، ١٩٩٣ ؛ محمد حسن الحربـي ، تطور التعليم في الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، مطابع البيان التجارية ، ١٩٨٨ ؛ عـارف الشـيخ ، تـاريخ التعلـيم فـي دبـي ١٩١٢-١٩٧٢ ، دبـي ، مطابع وزارة الإعلام والثقافة ، ٢٠٠٤ ؛ عارف الشيخ ، تاريخ التعليم في أبو ظبـي ١٩٠٢-١٩٧٢ ، دبـي ، مطبعـة بن دسمال ، ٢٠٠٨ ؛ عبد الله علي الطابور ، التعليم التقليدي المطوع في الإمارات ، العين ، إصدار مركز زايد للتراث والتاريخ ، ٢٠٠٠ .

٦. محمد غانم الرميحي ، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربـي ، ط٣ ، الكويت ، شركة كاظمة للنشر ، ١٩٨٤ ، ص١٥٠ .

٧. سعيد حارب المهيري ، التعليم العالي في الإمارات ، أبو ظبي ، دليل الكليات والمعاهد التعليمية بالإمارات ، ط٣ ، ١٩٩١-١٩٩٢ ، ص١١ .

٨. ولد الشيخ زايد بن سلطان عام ١٩١٨ في قلعة الحصن في مدينة أبو ظبي ، والدهُ سلطان بن زايد ، وجدهُ زايد بن خليفة ، ووالدته سلامة بنت بطي بن خادم شيخ القبيسات ، حكم والده أبو ظبي عام ١٩٢٢ ثم اغتيل عام ١٩٢٦ ، وللشيخ زايد أخوة هم شخبوط وهزاع ، تولى الشيخ زايد حكم منطقة العين (١٩٤٦-١٩٦٦) وعمل في حل المشاكل وتسوية النزاعات بين أبو ظبي والمشيخات الأخرى ، وبين الإمارات والأقطار العربية السعودية ، عمان ، قطر ، كما اهتم بمشروعات الري والزراعة ، ثم تولى حكم إمارة أبو ظبي عام ١٩٦٦-١٩٧١ ، خلفاً لشقيقه الشيخ شخبوط بعد عزله بإيعاز من الأهل والقبيلة ، ثم أصبح حاكماً لدولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١ ، وقد توفي الشيخ زايد في الثاني من تشرين الثاني عام ٢٠٠٤ ، ولمزيد من التفاصيل ينظر : صبا حسين مولى ، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ودوره في السياسية العربية ١٩٧١-٢٠٠٤ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ؛ حسين محمد ذياب ، التكريم العالمي للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، الإمارات ، مطبعة موردن جرافيكس ، ٢٠٠٤ ، ص٢٣ .

٩. جمال سند السويدي، مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة نظرة مستقبلية ، سلسلة محاضرات رقم٧١ ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،٢٠٠٣، ص٣٥.

١٠. احمد بن حامد ، كلمات من نور مقتطفات من أقوال الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، دبي ، مطبعة دار الغدير ، د.ت ، ص٤٠-٤١ .

١١. عبد الهادي محمد بكر ، الأعمال التاريخية للشيخ زايد آل نهيان ، القاهرة ، مطبعة الراية ، ٢٠١١ ، ص١١٠ .

١٢. محمد مرسي عبد الله ، مختارات من أهم الوثائق البريطانية ، ١٧٩٧-١٩٦٥ ، لندن ، مركز لندن للدراسات العربية ، ١٩٩٦ ، ج٣ ، ص٣٣٤.

١٣. القانون الاتحادي رقم (٤) المادة (٣) لسنة ١٩٩٢ في شان إنشاء وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي ، الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، العدد ٢٣٣ يناير ، ١٩٩٢ .

١٤. محي الدين توق ، المصدر السابق ، ص٢٣ .

١٥. احمد بن حامد ، المصدر السابق ، ص٤٠-٤١ .

١٦. مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام ، خليفة والعمل التربوي ، أبو ظبي ، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر ، ٢٠٠٧ ، ص٨٢-٨٣ .

١٧. دولة الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية ، وتتضمن البنية الاتحادية للدولة حكومة مركزية وحكومات محلية في الإمارات تحتفظ بنوع من الكيان الذاتي في سيادتها على أقاليمها ومواردها الطبيعية ، وقد صدر الدستور المؤقت لدولة الإمارات عام ١٩٧١ ، وأكدت المادة (١) من الدستور على أن الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة ، كما نصت المادة (٢) من الدستور على أن (يمارس من الاتحاد في الشؤون الموكلة إليه بمقتضى أحكام هذا الدستور السيادة على جميع الأراضي والمياه الإقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للإمارات الأعضاء) ، حدد الدستور بموجب المادة (٤٥) السلطات الاتحادية الآتية : المجلس الأعلى للاتحاد ، ورئيس الاتحاد ونائبه ، ومجلس وزراء الاتحاد ، والمجلس الوطني الاتحادي ، والقضاء الاتحادي ، وقد أناط الدستور بالمجلس الأعلى للاتحاد ممارسة الوظيفتين التنفيذية والتشريعية معا ، وتسانده في مجال الوظيفية التشريعية هيئة استشارية تتمثل في المجلس الوطني الاتحادي ، ويساعده في ميدان الوظيفة التنفيذي مجلس الوزراء ، ويأتي المجلس الأعلى للاتحاد على رأس الهيكل القيادي للحكومة ، فهو المسؤول عن المسائل العامة في جميع المسائل الدفاعية والشؤون الخارجية والتعليمية والتنمية ، ويتشكل المجلس الأعلى من سبعة حكام وتتطلب المسائل ذات الأهمية موافقة خمسة

أعضاء من ضمنهم حكام أبو ظبي ودبي ، أما قرار المجلس في المسائل الإجرائية فتصدر بأغلبية الأصوات المادة (٤٩) ، ومدة الرئيس ونائبه خمس سنوات ويجوز إعادة انتخابها لذات المنصب المادة (٥٢) ، أما مجلس الوزراء فيقوم بمتابعة تنفيذ تلك السياسة تحت رقابة رئيس الاتحاد والمجلس الأعلى للاتحاد وهذا ما قررته الفقرة الأولى من المادة (٦٠) من الدستور . نايف علي عبيد ، دولة مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥ ، أبو ظبي ، مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٧ ، ص١٦٨-١٦٩ .

١٨. عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم في الإمارات...، المصدر السابق ص١٠٩-١١٠.

١٩. خالد محمد القاسمي ، التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٤٥-١٩٩١ ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٣ ، ص٤١٢-٤١٥ .

٢٠. دولة الإمارات العربية المتحدة ، اللجنة الوزارية للتعليم ، السياسة التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٩٦ ، ص٤-٦ .

٢١. عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم في الإمارات...، المصدر السابق ، ص١١٢-١١٣.

٢٢. إيمان محمد علي الجابري ، إلزامية التعليم في دولة الامارات من منظور قانوني وأمني ، أبو ظبي ، مطبعة مركز البحوث والدراسات الأمنية ، ٢٠٠٧ ، ص١٨ .

٢٣. دولة الإمارات العربية المتحدة ، مختارات من خطابات صاحب السمو رئيس الدولة للمجلس الوطني الاتحادي وردود المجلس عليها ١٩٧٢-١٩٩٦ ، الإمارات ، المطبعة العسكرية ، ١٩٩٧ ، ص١٥٩ .

٢٤. احمد بن حامد ، المصدر السابق ، ص٤٠-٤١ .

٢٥. وزارة التربية والتعليم ، زايد والتعليم ، المصدر السابق ، ص٣٣ ؛ جريدة الاتحاد ، ملحق خاص تصدره الجريدة بمناسبة عيد الجلوس ، ٦ آب ، ١٩٩٨ .

٢٦. عبد العزيز البسام ، السياسة التربوية الدولة الإمارات العربية المتحدة واقعها واتجاهات تطويرها ، بحث مقدم الى الندوة العلمية التي يقيمها مركز دراسات الوحدة العربية حول التجربة الاتحادية خلال العقد الأول لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨١ ، ص٤٠-٤١ .

٢٧. وزارة التربية والتعليم ، قسم البحوث ، تاريخ التعليم ... ، المصدر السابق ، ص١٨٣ .

٢٨. جمال سند السويدي ، المصدر السابق ، ص٣٥ .

٢٩. وزارة التربية والتعليم ، الدليل التعليمي السنوي ، قطاع الأنشطة التربوية المركزية ، الإمارات ، ١٩٩٥ ، ص٢١ .

٣٠. وزارة التربية والتعليم ، الدليل التعليمي السنوي ، المصدر السابق ، ص٢٢.

٣١. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ؛ عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة ، الإمارات ، ندوة الثقافة والعلوم ، ١٩٩٥ ، ص١٥٩-١٦٠ .

٣٢. المصدر نفسه ، ص١٦١-١٦٢ .

٣٣. القانون الاتحادي رقم (٤) المادة (٢) لسنة ١٩٩٢ في شان إنشاء وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، عدد ٢٣٣ يناير ١٩٩٢ .

٣٤. محمد الراوي وآخرون ، المصدر السابق ، ١٩٩٢ ، ص٩٥ .

٣٥. الانتساب : هو التعليم الجامعي عن بعد ، ويعرف أحياناً بالجامعات المفتوحة التي تهدف إلى رفع مستوى معلومات ومهارات أولئك الأفراد في المجتمع ، عن طريق انتقال التعليم إلى الطالب في مقر عمله أو منزله ،

عبر وسائل التعليم والتكنولوجيا المختلفة ، والانتساب الموجه في جامعة الإمارات العربية المتحدة لا يشبه نظم الانتساب الشائعة في بعض الجامعات العربية ، إلا في جزء من التسمية ، فهو نظام اشترط وجود علاقة توجيهية بين الجامعة والطالب ، عن طريق مراكز التوجيه التي تقدم لها عده وسائط من معينات الدراسة ، وهي التوجيه المباشر من أساتذة الجامعة في لقاءات يومية أو أسبوعية ، والكتب الدراسية المعدة بكيفية تلائم الطالب البعيد عن مقر الجامعة ، والتسجيلات الصوتية والمرئية التي تزيد المادة العلمية وضوحاً ، كما اشترط لقبول الطالب ارتباطهم بأحد مراكز التوجيه . كمال يوسف اسكندر ، التعليم العالي عن بعد ، وجهات نظر للتعاون الدولي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٦ ، ص١١٦ .

٣٦. للمزيد من التفاصيل عن الجامعات والكليات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ينظر ، الفصل الثالث من الأطروحة .

٣٧. دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٩٨ ، الإمارات ، وزارة الثقافة والإعلام وشركة ترايدنت بريس ليمتد ، الإمارات ، ١٩٩٨ ، ص٢٩٢ .

٣٨. للمزيد من التفاصيل عن الجامعات والكليات الخاصة ينظر لفصل الرابع التعليم العالي الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة .

٣٩. دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٩٧ ، الإمارات ، وزارة الثقافة والإعلام وشركة ترايدنت بريس ليمتد ، ١٩٩٧ ، ص٢٣٢ .

٤٠. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الإماراتية www.caa.ae .

٤١. دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠٠٣ ، الإمارات ، وزارة الثقافة والإعلام وشركة تراينت بريس ليمند ، ٢٠٠٣ ، ص٣٢٠ .

٤٢. دولة الامارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربي المتحدة لسنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، الإمارات ، وزارة الثقافة والإعلام وشركة تراندیت بريس ليمند ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، ص٢٨٣ .

٤٣. الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠٠٣ ، المصدر السابق ، ص٣٢٠ .

٤٤. دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠٠٤ ، الإمارات ، وزارة الثقافة والإعلام وشركة تراندیت بريس ليمند ، ٢٠٠٤ ، ص٢١١ .

٤٥. المادة الرابعة من القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٩٢ في شان إنشاء وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجريدة الرسمية لدولة الإمارات ، العدد ٢٣٣ يناير ، ١٩٩٢ .

٤٦. عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة بين المؤسسة الحكومية والقطاع الخاص رؤية مستقبلية ، الإمارات العربية المتحدة ، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٩٧ ، ص١٥٠ .

٤٧. المادة الرابعة من القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٩٢... ، المصدر السابق ، الجريدة الرسمية .

٤٨. عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة بين المؤسسة ... ، المصدر السابق ، ص١٥٠-١٥١ .

٤٩. قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١) لسنة ١٩٩٢ ، المصدر السابق .

٥٠. عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة ، المصدر السابق ، ص١٥٢ .

٥١. إن المعايير الموضوعة من قبل الوزارة تتضمن المعلومات الآتية اسم المؤسسة وعنوانها (جامعة أو كلية ، أو معهد أو أكاديمية) وان يكون متفقا مع الطبيعة البرامج التي تقدمها المؤسسة للوزارة ، رسالة المؤسسة وأهدافها مع شهادة بان الهدف من إنشائها هو التعليم العالي وان نظام إدارتها أو تمويلها لا يجعلانها خاضعة لأية شخصية اعتبارية أو طبيعية يكون لها أهداف أخرى تتعارض مع رسالة المؤسسة أو أهدافها ، والهيكل التنظيمي للمؤسسة واسم الممثل القانوني لها ، وبيان أسماء وعنوانات أعضاء مجلس الإدارة والمدير ورؤساء الوحدات العلمية التعليمية ومؤهلاتهم وتقدم المؤسسة نسخ عن كافة الدراسات التي أعدت لإنشائها مع بيان أسماء الخبراء والاستشاريين الذين ساهموا في إعدادها ، والميزانية التقديرية للمؤسسة موضحا بها عناصر وبند الإيرادات والمصروفات المتوقعة ، وهيكل المصروفات الدراسية المقررة على الطلبة ، واللوائح المالية المحاسبية للمؤسسة ، وكفالة مصرفية حسب القواعد التي تقررها الوزارة وقائمة بالدرجات العلمية والمهنية التي تمنحها المؤسسة ، مع بيان ارتباط كل منها برسالة المؤسسة وأهدافها ، والبرنامج الدراسي لكل درجة علمية تنوي المؤسسة منحها ، موضحا به مكان طرح البرنامج ، والمفردات التفصيلية لكافة المساقات الدراسية ، ونظام الدراسة والامتحانات والتقويم لكل برنامج دراسي ، بما في ذلك مواعيد الدراسة والإجازات وسياسات وشروط القبول للأهلية ، ومعايير اختيار وتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس ، ونسبتهم إلى عدد الطلبة المتوقع قبولهم للدراسة في برنامج ، ونظام تعيين العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس ، ونظام الأقسام الداخلية والمكتبات ، وموقع المؤسسة ومبانيها والرسوم التفصيلية لها ، كما تقدم المؤسسة بنسخة عن

دليل المؤسسة ، وكافة الإعلانات والكتيبات التي تستخدمها المؤسسة في الأغراض الإعلامية ، قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١) لسنة ١٩٩٢ في شان قواعد وإجراءات الترخيص للمؤسسات المعنية بالتعليم العالي بالدولة .

٥٢. المادة التاسعة من القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٩٢ في شأن تنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجريدة الرسمية لدولة الإمارات ، العدد ٢٢٣ يناير ، ١٩٩٢ .

٥٣. المادة الثالثة عشر من القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٩٢ في شان تنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العدد ٢٢٣ يناير ، ١٩٩٢ .

٥٤. دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، أبو ظبي ، الموقع :www.mohesr.gov.ae/ar/Detault.aspx

٥٥. عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم في الإمارات ... ، المصدر السابق ، ص٨٧ .

56. Factors Affecting Business studenents , Performance : The case of students in United Arab Emirates , false Harb , Nasri EL-Shaarawi Journal of Education for Business may 2007 , p:282 .

٥٧. علي بن عبود ، التضخم الوظيفي ، المسببات والعلاج ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة التضخيم الوظيفي ، دبي ، معهد التنمية الإدارية ، ١٩٨٧ ، ص١٥ .

٥٨. عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم في الإمارات...، المصدر السابق ، ج٤ ، ص٨٥-٨٦ .

٥٩. طه حسين حسن وآخرون ، دراسات في مجتمع الإمارات ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص٦٨-٦٩ .

٦٠. المصدر نفسه ، ص٧٠-٧١ .

٦١. نوري حمد خاطر ، التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة في القرن الحادي والعشرين بين الواقع والطموح ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التعليم العالي الدولي في القرن الواحد والعشرين ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

٦٢. عبد الله أبو بطانة ، التخطيط والتعليم العالي ، جامعة الإمارات ، حولية كلية التربية ، الإمارات ، العدد ٦ ، ١٩٩١ ، ص٢١٦ .

٦٣. محمد الراوي وآخرون ، المصدر السابق ، ص١١٥ .

٦٤. عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة .... ، المصدر السابق ، ص٩٠ .

٦٥. المصدر نفسه ، ص٩١-٩٢ .

٦٦. يوسف محمد المدفعي ، زايد والإمارات بناء دولة الاتحاد ، أبو ظبي ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، ٢٠٠٨ ، ص٢٣٣-٢٣٤ .

٦٧. عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة .... ، المصدر السابق ، ص٩١-٩٢ .

٦٨. المصدر نفسه ، ص١١١-١١٢ .

٦٩. المصدر نفسه ، ص١٠٩-١١٠ .

٧٠. طه حسين حسن وآخرون ، المصدر السابق ، ص٦٧ .

٧١. طه حسين حسن وآخرون ، المصدر نفسه ، ص٦٧-٦٨ .

٧٢. سعيد حارب المهيري ، المصدر السابق ، ص١١.

٧٣. عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم في الإمارات العربية المتحدة بين المؤسسة ...، المصدر السابق ، ص٩٢-٩٣ ؛ نعمان شحادة ، التقويم وضمان الجودة في العليم الجامعي ، الإمارات ، مطبعة الجامعة ، ٢٠٠٦ ، ص٨٦-٨٧ .

٧٤. عبد الرحمن احمد صائغ ومصطفى متولي ، التنسيق والتعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الأعمال والإنتاج ، الرياض ، مطبعة مكتب التربية العربي لدولة الخليج ، ٢٠٠٥ ، ص١٧٣-١٧٥ .

٧٥. محمد عبد العليم مرسي ، التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي ، دراسة تحليلية لأعمال الندوة الفكرية الأولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية ، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٩٨٥ ، ص٨٠-١٠٠ .

٧٦. صلاح عبد الحميد مصطفى وآخرون ، المصدر السابق ، ص١٨٠ .

٧٧. نوري محمد خاطر ، المصدر السابق ، ص٧ .

مصادر البحث :

الكتب السنوية :

١. دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٧ ، الإمارات ، وزارة الثقافة والإعلام وشركة ترايدنت بريس ليمتد ، ١٩٩٧ .

٢. ـــ ، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٩٨ ، الإمارات ، وزارة الثقافة والإعلام وشركة ترايدنت بريس ليمتد ، الإمارات ، ١٩٩٨ .

٣. ـــ ، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربي المتحدة لسنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، الإمارات ، وزارة الثقافة والإعلام وشركة تراندیت بريس ليمند ، ٢٠٠١ .

٤. ـــ ، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠٠٣ ، الإمارات ، وزارة الثقافة والإعلام وشركة ترايدنت بريس ليمند ، ٢٠٠٣ .

٥. ـــ ، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠٠٤ ، الإمارات ، وزارة الثقافة والإعلام وشركة تراندیت بريس ليمند ، ٢٠٠٤ .

الرسائل والاطاريح الجامعية :

٦. صبا حسين مولى ، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ودوره في السياسية العربية ١٩٧١-٢٠٠٤ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .

الكتب العربية والمعربة :

٧. إبراهيم عصمت مطاوع ، التخطيط للتعليم العالي ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٣ .

٨. احمد بن حامد ، كلمات من نور مقتطفات من أقوال الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، دبي ، مطبعة دار الغرير ، د.ت .

٩. إيمان محمد علي الجابري ، إلزامية التعليم في دولة الإمارات من منظور قانوني وأمني ، أبو ظبي ، مطبعة مركز البحوث والدراسات الأمنية ، ٢٠٠٧ .

١٠. حسين محمد ذياب ، التكريم العالمي للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، الإمارات ، مطبعة موردن جرافيكس ، ٢٠٠٤ .

١١. خالد محمد القاسمي ، التاريخ السياسي الاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٤٥-١٩٩١ ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٣ .

١٢. دولة الإمارات العربية المتحدة ، مختارات من خطابات صاحب السمو رئيس الدولة للمجلس الوطني الاتحادي وردود المجلس عليها ١٩٧٢-١٩٩٦ ، الإمارات ، المطبعة العسكرية ، ١٩٩٧ .

١٣. سعيد حارب المهيري ، التعليم العالي في الإمارات ، أبو ظبي ، دليل الكليات والمعاهد التعليمية بالإمارات ، ط٣ ، ١٩٩١/١٩٩٢.

١٤. طه حسين حسن وآخرون ، دراسات في مجتمع الإمارات ، ج٤ .

١٥. عارف الشيخ ، تاريخ التعليم في دبي ١٩١٢-١٩٧٢ ، دبي ، مطابع وزارة الإعلام والثقافة ، ٢٠٠٤ .

١٦. ـــ ، تاريخ التعليم في أبو ظبي ١٩٠٢-١٩٧٢ ، دبي ، مطبعة بن دسمال ، ٢٠٠٨ .

١٧. عبد الله علي الطابور ، المطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة ، الامارات ، المطبعة الاقتصادية ، ١٩٩٢ .

١٨. ـــ ، رجال في تاريخ الإمارات العربية المتحدة ، رأس الخيمة ، ١٩٩٣ .

١٩. عبد الرحمن احمد صائغ ومصطفى متولي ، التنسيق والتعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الأعمال والإنتاج ، مطبعة مكتب التربية العربي لدولة الخليج ، الرياض ، ٢٠٠٥ .

٢٠. عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة بين المؤسسة الحكومية والقطاع الخاص رؤية مستقبلية ، الإمارات العربية المتحدة ، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٩٧ .

٢١. عبد الهادي محمد بكر ، الأعمال التاريخية للشيخ زايد آل نهيان ، القاهرة ، مطبعة الراية ، ٢٠١١ .

٢٢. كمال يوسف اسكندر ، التعليم العالي عن بعد ، وجهات نظر للتعاون الدولي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٦ .

٢٣. محمد حسن الحربي ، تطور التعليم في الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، مطابع البيان التجارية ، ١٩٨٨ .

٢٤. محمد عبد العليم مرسي ، التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي ، دراسة تحليلية لأعمال الندوة الفكرية الأولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية ، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٩٨٥.

٢٥. محمد مرسي عبد الله ، مختارات من أهم الوثائق البريطانية ، ١٧٩٧-١٩٦٥ ، لندن ، مركز لندن للدراسات العربية ، ١٩٩٦ ، ج٣ .

٢٦. محمد غانم الرميحي ، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ، ط٣ ، الكويت ، شركة كاظمة للنشر ، ١٩٨٤ .

٢٧. محمد مطر العاصي ، مسيرة التعليم في دولة الإمارات ، الشارقة ، مطابع البيان ، ١٩٩٣ .

٢٨. محيي الدين توق ، التربية المستمرة ودور الجامعات في تطويرها ، الرياض ، مكتب التربية العربي لدولة الخليج ، ١٩٨٥ .

٢٩. موزة غباش ، المهاجرون والتنمية ، دبي ، مطبعة الوفاء ، ١٩٨٦ .

٣٠. مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام ، خليفة والعمل التربوي ، أبو ظبي ، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر ، ٢٠٠٧ .

٣١. نايف علي عبيد ، دولة مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥ ، أبو ظبي ، مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٧ .

٣٢. وزارة التربية والتعليم ، الدليل التعليمي السنوي ، قطاع الأنشطة التربوية المركزية ، الإمارات ، ١٩٩٥ .

٣٣. ـــ ، تاريخ التعليم في الإمارات خلال الحقبة الزمنية ١٩٠٠-١٩٩٣ ، أبو ظبي ، قسم البحوث ، ١٩٩٣ .

٣٤. ـــ ، زايد والتعليم ، أبو ظبي ، مركز البحوث الوثائق ، ٢٠٠٠ .

البحوث العربية :

٣٥. جمال سند السويدي ، مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة ، نظرة مستقبلية ، سلسلة محاضرات رقم ٧١ ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠٣ .

٣٦. عبد الله أبو بطانة ، التخطيط والتعليم العالي ، جامعة الإمارات ، حولية كلية التربية ، الإمارات ، العدد ٦ ، ١٩٩١ .

٣٧. عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم العالي في الإمارات نحو استراتيجية لانسان المستقبل ، مطبعة البيان ، دبي ، ١٩٩٩ .

٣٨. ـــــ ، التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة ، جائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي ، الدورة السادسة ، ندوة الثقافة والعلوم ، الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٩٥ .

٣٩. عبد العزيز البسام ، السياسة التربوية لدولة الإمارات العربية المتحدة واقعها واتجاهات تطويرها ، بحث مقدم الى الندوة العلمية التي يقيمها مركز دراسات الوحدة العربية حول التجربة الاتحادية خلال العقد الأول لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨١ .

٤٠. علي بن عبود ، التضخم الوظيفي ، المسببات والعلاج ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة التضخيم الوظيفي ، دبي ، معهد التنمية الإدارية ، ١٩٨٧ .

٤١. محمد الراوي وعبد الله عباس وعبد الرحمن شهيل ، واقع ومستقبل التعليم بدولة الامارات العربيّة المتحدة ، ورقات عمل مقدمة لندوة الثقافة والعلوم ، دبي ، ندوة الثقافة والعلوم ، ١٨-١٩ مارس ١٩٩٢ .

٤٢. نوري حمد خاطر ، التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة في القرن الحادي والعشرين بين الواقع والطموح ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التعليم العالي الدولي في القرن الواحد والعشرين ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

الجرائد والمجلات :

٤٣. مجموعة الجريدة الرسمية لدولة الإمارات ، العدد ٢٣٣ يناير ، ١٩٩٢ .

٤٤. جريدة الاتحاد ، ملحق خاص تصدره الجريدة بمناسبة عيد الجلوس ، ٦ آب ١٩٩٨ .

مواقع شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :

45. htt:p//www.jobs4ar.com .
46. www.mohesr.gov.ae .
47. www.caa.ae .